## تجاوب السكان

**حسن العزي**

حين تتابع أرقام الطرقات المنجزة هنا وهناك وإلى المناطق الريفية ومراكز المديريات.. تقف عند لوحة تحكي التشتت السكاني الواسع حيث يصل عدد القرى أو ما يطلق عليها محلة.." ٢٩,٢٩٩ (منطقة ريفية) وهي في الحضر أي الحارات تصل إلى (٣,٦٢٤) هذه الأرقام من المحلات والقرى، والحارات المنتشرة في الوطن تيسر الوصول إليها بعد شق الطرقات .. حيث أصبح القادم إليها والقاطن فيها من السكان معتزاً بتلك الانجازات ..لأنها تمثل رغبة تحققت ومكسباً حيوياً مكّن المواطنين من التقارب والتواصل فيما بينهم .. مكّن السكان من تعميق الود والإخاء من تبادل للمنافع فيما بينهم.. ليس ذلك فحسب وإنما جسد هذا المكسب وعمق وحدة الوطن... الأرض والإنسان.. ولأن الوحدة هي الحياة حالت دون ضعف مذل.. وعجز متهالك .. وانقراض مخز.

**تجاوب السكان واتجهوا صوب العمل بغرض تنامي الإنجازات وفي ضوء ذلك يتطلع السكان إلى إشاعة الثقافة المباشرة بين صفوفهم، وإقامة المرافق الصحية، وخدمات الصحة الإنجابية، ذلك لأن المجلس الوطني للسكان يعرف التجاوب تجاه هذه القضايا .. يعرف مردود القيام بتلك المهام.. وهو يدرك أهمية متابعته لنشر الثقافة بين الشباب في المدارس والحقول الزراعية.. سوف ترى لوحات شبابية في المناطق تحكي سلوكاً متميزاً إزاء قضايا الإنجاب سوف تلحظ إقبالاً على وسائل تنظيم الأسرة.. ليس ذلك فحسب ولكن ستكتشف إقبالاً نحو العمل في الحقول الزراعية... وتشهد تزايداً في اتجاه الشباب نحو تنمية مهاراتهم... سوف تراهم وقد رسموا صوراً لعشق الأرض وتنامي معارفهم ..هم يأملون تعزيز قدراتهم وتقديم التسهيلات مثل حسن التسويق للمنتوج الزراعي، هم يستجيبون لأي دعم أو مساندة من المجلس السكاني وخاصة ما يتصل بتنمية قدراتهم لغرض إحراز نجاح في الجانب الثقافي والاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والبطالة والتخفيف من معدل الخصوبة.**

### مدير مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح لـ"الثورة":

# نهدف إلى تحسين صحة الأمهات في المناطق النائية، ورفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية

**الثورة/ شوقي العباسي**

دشن مشروع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية أنشطته التوعوية والتدريبية لعام ٢٠٠٩م، وأوضح الدكتور/ جميل اليوسفي مدير المشروع في تصريح لـ((الثورة)): أن أنشطة المشروع تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور في قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتقديم خدماتهم في المناطق المستهدفة تحت عنوان" تغيير السلوك... لمستقبل أفضل" حيث تتضمن هذا العام نشاط الخيمة التوعوية والتثقيفية بقضايا النوع الاجتماعي مشيراً إلى أن هذا النشاط تم تمويله من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPAويعد الأول من نوعه في هذا المجال كونه يستهدف الأسواق الشعبية في المحافظات التي يعمل بها الصندوق من خلال عرض الفلاشات التوعوية الخاصة بالصحة والحقوق الإنجابية وتعليم الفتاة، بالإضافة إلى عمل ١٥ عرضاً مسرحياً وأكثر من ١٥٠٠ جلسة تثقيفية ممولة من مشروع التسويق الاجتماعي إلى جانب نشاط العيادة المتنقلة وتنظيم الأسرة والتي تصل خدماتها إلى المناطق النائية من محافظة المحويت.

وأكد مدير المشروع بالجمعية أن هذه الأنشطة تعتبر حملة توعوية مكثفة تستمر لمدة ثلاثة أشهر متتالية مثمناً جهود السلطة المحلية ومدراء عموم مكاتب الصحة ومدراء المديريات المستهدفة في تذليل الصعوبات والتعاون في إنجاح هذه الحملة التي سيكون لها مردود إيجابي في خلق وعي مجتمعي نحو قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وصولاً إلى هدف التخفيف من وفيات الأمهات وتحسين مستوى الصحة لهن.

داعياً الأخوة المواطنين الاستفادة من هذه الحملة بما يعزز من السلوكيات الصحية الإيجابية لهم ولأسرهم.

وأشار مدير المشروع إلى أنه تم تأسيس مشروع الصحة الإنجابية في الجمعية عام ١٩٩٨م كمشروع لرعاية الأمومة والطفولة كثمرة للتعاون المتبادل بين الجمعية وعدد من الشركاء المحليين والدوليين في خطوة لتعزيز مبدأ الشراكة بين المنظمات المحلية والدولية لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال رعاية الأمومة والطفولة.

وأضاف: إن المشروع يهدف إلى المساهمة في تحسين صحة الأمهات خصوصاً في المناطق النائية عن طريق تقديم خدمات مكونات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ذات الجودة، لافتا إلى أن المشروع نفذ خلال العام الماضي ٢٠٠٨م العديد من الأنشطة والفعاليات التوعوية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، تمثلت تلك الأنشطة في تنفيذ زيارات العيادات المتنقلة وإقامة العروض المسرحية للتوعية بمكونات الصحة الإنجابية بالإضافة إلى الدورات وورش العمل الخاصة بمثقفي الصحة الإنجابية والتثقيف الصحي بالإضافة إلى توزيع البروشورات والمطبوعات الخاصة بتنظيم الأسرة.

ونوه بأن عدد الأنشطة التي تم تنفيدها خلال العام الماضي بلغت (٢٥٢٥) استهدفت ما يقارب ٨٠٤٤٠ من الجمهور في المحافظات المستهدفة.

وحول شراكة الجمعية مع مشروع التسويق الاجتماعي أوضح الدكتور جميل اليوسفي أن الجمعية دخلت في شراكة مع مشروع التسويق الاجتماعي عام ٢٠٠٧م من خلال اتفاقية تنفيذ عدد من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز السلوك الإنجابي نحو قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، حيث تسعى إدارة المشروع خلال العام ٢٠٠٩م إلى توسيع أنشطته لتضم الجوانب التثقيفية وتقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة المباشرة من خلال العيادات المنتقلة في عدد من المناطق، بالإضافة إلى زيادة عدد القابلات المدربات على مزاولة مهنة القبالة والتوليد، والسعي لتوصيل الخدمات عن طريقهن إلى المناطق النائية والمحرومة ليتم توفير الرعاية والمتابعة للحوامل ومن ثم التخفيف من مشاكل الحمل ووفيات الأمهات والولادة بالإضافة إلى تلبية الطلب المتزايد على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في تلك المناطق.

وأفاد أن المشروع سيعمل على توعية وتدريب الطبيبات الخريجات حديثاً من كليات الطب البشري على الأساليب العلمية الحديثة في التعامل مع وسائل تنظيم الأسرة وتعزيز مبادئ الجودة والأمان في استخدامها والتعامل معها.

## أهمية تقديرات النمو السكاني

**أمين عبد الله إبراهيم**

مما لاشك فيه اليوم، أن النمو السكاني وخصوصاً المرتفع جداً والمتسارع قد أصبح في الوقت الراهن من أكثر القضايا أهمية وإلحاحاً بالنسبة للمهتمين والمعنيين بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات النامية، ومنها الاقتصاد اليمني، وقد تدرج ذلك الاهتمام وتنامى بعد أن تطورت رؤية الفكر الاقتصادي لقضية النمو السكاني وتأثيراتها المغلقة على التنمية، حيث تراوحت (أي الرؤية) بين الحذر والتفاؤل والتهميش، ثم تحول الفكر إلى نظرة أكثر موضوعية وشمولاً خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي وتحديداً في النصف الثاني منها، فتطورت النظرة لتشمل الأبعاد المختلفة للتحول الديمقرغرافي المرتبط أساساً بالنمو السكاني، بدلاً من النظرة الضيقة التي كانت محصورة في النمو السكاني فقط.

**الجدير ذكره هنا أن تجارب النمو الناجحة في اقتصاديات شرق آسيا والمتعثرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لفتت الانتباه بوضوح إلى أن الأثر المترتب على النمو السكاني إنما يتحدد بالسياسات التي تتعامل مع هذا النمو، ومدى قدرتها على استغلاله بكفاءة لدعم النمو الاقتصادي أو على العكس من ذلك، فتعثرها في توفير المتطلبات المترتبة عليه تؤدي إلى تدهور النمو الاقتصادي ومن ثم فلا بد من التخطيط الكفء لتوفير متطلبات النمو السكاني على نحو يتيح تجنب حدوث أو تفاقم أية اختلالات قائمة، ويمكن من استثمار النمو السكاني على نحو أفضل.**

ومما لا شك فيه أن تقديرات النمو السكاني هي الركيزة الأساسية التي ينبغي أن تبنى عليها عملية التخطيط الكفء للتنمية في اليمن. ففي ضوء هذه التقديرات تتحدد الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد اليمني، وفي ضوئها أيضاً تتحدد الاحتياجات من فرص العمل التي ينبغي توفيرها، حتى يتسنى لبلادنا الاستفادة من العنصر البشري من ناحية، وحتى تحافظ على توازن سوق العمل وتجنب الاختلالات فيه من ناحية أخرى، وفي ضوء تلك التقديرات أيضاً يتحدد تطور احتياجات المجتمع من الخدمات الأساسية من الصحة والتعليم والمسكن وغيرها من الخدمات الضرورية الأخرى،وهي احتياجات ضرورية لتعزيز رأس المال البشري، بما له من دور جوهري في عملية التنويه، ولتوفير الحد الأدنى المقبول لمستوى المعيشة لأفراد المجتمع اليمني في المستقبل.

### ٥٠٠٠ قابلة يمنية

# وفاة ( ٣٦٥ امرأة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية جراء مضاعفات الحمل والولادة

**الثورة/ متابعات.**

يصادف الخامس من مايو من كل عام اليوم الدولي للقابلات كاحتفائية بالقابلات لما لهن من دور كبير في خدمة الامهات والاطفال أثناء الولادة، وبهذه المناسبة وجهت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان السيدة ثريا أحمد عبيد رسالة أشارت فيها إلى أن وجود القابلة أثناء الولادة قد يعني الفرق بين الحياة والموت، ذلك أن وجود شخص يتسم بالكفاءة المهنية،والمهارة العالية عند الولادة يوفر حماية لحياة الأم والطفل، وذلك لإدراكه بالمشاكل التي تقع في وقت مبكر، عندما يكون الوضع قابلاً للسيطرة، ولقدرته على التدخل سريعاً عند اللزوم.

ففي كل دقيقة تموت امرأة في العالم أثناء الولادة، ويصل عدد وفيات الأمهات في اليمن إلى ٣٦٥ امرأة في كل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية، جراء مضاعفات الحمل والولادة، وهي من أعلى النسب في العالم، ومن شأن

وجود القابلة أن ينقذ حياة عدد من الأمهات اليمنيات.

وقالت السيدة ثريا أحمد عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في رسالتها بهذه المناسبة أنه في عام ٢٠٠٨م، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي للقابلات مبادرة جديدة ترمي إلى مواجهة العجز الشديد في اعداد القابلات، فيما يزيد على ٣٠ بلداً من البلدان النامية. ويستلزم الأمر عدداً إضافياً قدره٣٥٠٠٠٠ قابلة للنهوض بصحة الأمهات، والحد من وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ومعالجة هذا العجز مهم جداً، للتوصل إلى تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥م.

وقد بدأت جهودنا المشتركة في اليمن مع كل من وزارة الصحة العامة والسكان، والجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات تؤتي ثمارها في هذا المجال، حيث يصل عدد القابلات اليمنيات حاليا أكثر من خمسة آلاف قابلة.

واليوم، بمناسبة اليوم الدولي للقابلة، أهيب بالحكومة اليمنية أن تساهم بمزيد في هذا الجهد المشترك بتقديم التمويل للصندوق الاستئماني لصحة الأم، وبتوفير الدعم للقابلات في المجتمع اليمني.

## ندوة حول الإيدز بعمران

**كتب/ عبدالرحمن الشميري**

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان – وحدة مشروع الإيدز – بالتعاون مع مؤسسة الألفية للتنمية وعلى مدى يومين بمحافظة عمران ورشة عمل استهدفت توعية ما يزيد عن ٦٥ طالب وطالبة من المرحلة الثانوية بمخاطر مرض نقص المناعة البشرية الإيدز.

وقد تلقى المشاركون يومي الأربعاء والخميس الماضيين بمدرسة الحسين بعمران عدد من المحاضرات التي تهدف إلى التعريف بالمرضى ونواقله وكيفية الوقاية منه حيث قدم د. فهد الصبري مدير الصحة الإنجابية بالمجلس الوطني للسكان محاضرة استعرض فيها التعريف بالمرضى ومهارات تثقيف الأقران فيما تناول الأخ عبدالرحمن الشميري المنسق الإعلامي لوحدة مشروع الإيدز الوصمة المجتمعية لمريض الأيدز في بلادنا وانعكاساتها على المجتمع.

أما المهندس عبدالرحمن الراس فتناول ملامح المنهج الوقائي في الإسلام واستعرض أحد ،،،،،،،، مع مرض الإيدز تجربته مع المرض وملامح من تعامل المجتمع معه، الأستاذة/ أسيا المشرقي رئيسية مؤسسة الألفية للتنمية تطرقت في محاضراتها إلى أهمية نشر المعارف والمعلومات عن المرضى في أوساط الطلاب والطالبات.

## تعقيب من الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات

× طالعتنا صحيفة الثورة وتحديدا في عددها رقم ١٦٢٢٦ الصادر يوم الأربعاء ٢٠٠٩/٤/١٥م و ذلك في صفحة السكان اللقاء لإحدى الطبيبات تحت عنوان الولادات خارج المستشفيات تؤدي إلى مضاعفات تكون ضحيتها الأم والطفل.

× في البداية أود أن أنصح الطبيبة بأن تطلع على المؤشرات الصحية والمعلومات الخاصة بصحة الأمهات وللعلم فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن حوالي ٧٨٪ من الولادات في اليمن تتم في المنازل، وأن ٢٢٪ فقط تتم في المرافق الصحية.

والمشكلة التي تواجه خدمات الصحة الإنجابية وتعرض الأمهات والمواليد للمضاعفات ليست الولادة خارج المرافق الصحية كما ورد في حديث أخصائية النساء والولادة بل الولادات التي تتم بواسطة عناصر غير مؤهلة وغير ماهرة وهن المولدات الشعبيات ونساء غير مدربات، وللعلم فإن القابلة المؤهلة خريجة المعهد العالي للعلوم الصحية لا يمكن أن تكون لها صلة بهذه الممارسات الخاطئة التي ذكرت ومن المؤكد فإن الطبيبة تعني المولدة الشعبية غير المدربة.

× ومن خلال اللقاء بين الأخت/ فائزة مشورة والطبيبة اتضح أنه ليس المواطنين فقط يجهلون مهنة القبالة ودور القابلة بل حتى الكوادر الصحية أيضاً يجهلون ذلك.وبسبب جهل البعض لمهنة القبالة فقد ورد في اللقاء الصحفي كلام غير صحيح أساء إلى مهنة القبالة- فأينما وردت كلمة قابلة كان يفترض أن تكون مولدة شعبية غير مدربة.

× من الواضح أيضاً أن البعض لا يفرق بين القابلة المؤهلة والمولدة الشعبية الأمية التي لا زالت تقوم بتوليد النساء اللاتي يفضلن الولادة في المنزل بدلا عن الموافق الصحية التي توجد فيها أخصائيات نساء وولادة مثل هذه الطبيبة و غيرها لأسباب كثيرة.

× ونأمل أن يرتقي مستوى خدمات المرافق الصحية إلى مستوى مقبول يوفر للنساء المناخ المناسب للولادة داخل المرافق الصحية.

كما ننصح هذه الطبيبة وغيرها دراسة الأسباب التي تجعل النساء يفضلن الولادة المنزلية حيث تقع المسؤولية على الكوادر الصحية العاملة في المرافق الصحية تقديم خدمات عالية المستوى والمعاملة الجيدة لتشجيع النساء وزيادة إقبالهن للولادة داخل المرافق الصحية.

**أ/ سعاد قاسم**
**عن الهيئة الإدارية للجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات**

## متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية

### رعاية الأسرة تطلق موقعها الإلكتروني

دشنت جمعية رعاية الأسرة اليمنية موقعها الإلكتروني الجديد على شبكة الانترنت باللغتين العربية والإنجليزية.

وأوضح المدير التنفيذي للجمعية الأخ نبيل العماري أن الموقع يهدف إلى التعريف بالخدمات الطبية والصحية التي تقدمها الجمعية للمواطنين الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتعريف بالمراكز الطبية التابعة للجمعية في المحافظات وكذا العيادات الطبية المتنقلة التي تقدم خدمات صحية في العديد من المحافظات المستهدفة والوصول إلى المناطق المحرومة.

ويمكن الإطلاع على تلك الخدمات من خلال زيارة الموقع على الرابط.
WWW.YFCA-YE.OYG) )

### ثلاثة أخماس الفقراء في العالم إناث

يشير تقدير الأمم المتحدة للسكان للعام ٢٠٠٨م إلى أن عدم المساواة بين الجنسين لازالت منشرة ومغروسة بعمق في كثير من الثقافات، فالإناث يمثلن ثلاثة أخماس من فقراء العالم الذين يبلغ عددهم مليار في العالم، كما أن النساء يمثلن ثلثي الأميين البالغين، وأما بالنسبة للفتيات اللاتي لا يحصلن على التعليم فتصل إلى ٧٠٪ من أصل ١٣٠ مليون طفل لا يتلقون التعليم.

### تطور في تأخير سن الزواج الأول

تبين المؤشرات المتوفرة أن هناك تطوراً في تأخير سن الزواج الأول في اليمن إذ تبين المؤشرات أن متوسط العمر عند الزواج الأول في اليمن ١٧,٤ سنة( بحسب المسح الديموغرافي في اليمن ١٩٩٢م) و ارتفع متوسط هذا العمر إلى حوالي ٢٣ سنة حسب نتائج مسح ٢٠٠٣م) وهو تطور له أثره في الانخفاض النسبي لمعدل الخصوبة الكلية للمرأة اليمنية من حوالي ٧,٧ طفل لكل امرأة إلى حوالي ٦ أطفال حالياً، ويعود تأخر سن الزواج الأول إلى عدة أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتبين البيانات أن التعليم يلعب دوراً هاماً في تأخير سن الزواج خاصة للفتاة إذ بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للمرأة الحاصلة على ثانوية فأكثر ٢٤,٩ سنة مقابل ٢١,٤ سنة للأمية، هذا التطور لا ينفي وجود حالات للزواج والإنجاب المبكرين اللذين ما يزالان منتشرين في أوساط بعض فئات المجتمع، إذ تبين المؤشرات المستفادة من المسح الصحي عام ٢٠٠٣م أن نسبة المتزوجات في العمر (١٥–١٩) سنة تبلغ ٧,٧٪ من إجمالي السيدات في عينة المسح.

### ٣٧ شخصاً لكل كيلو متر مربع

يبلغ عدد سكان اليمن نحو ٢٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٥م أي بكثافة ٣٧ شخصاً لكل كيلو متر مربع وهي أقل من المتوسط العالمي البالغ ٥٠ شخصاً لكل كيلو متر مربع، وتفيد المعطيات الخاصة بالعامل البشري أن اليمن ذات تركيبة سكانية فتية نسبياً حيث أن ٤٦٪ من السكان يقل عمرهم عن ١٥ عاماً كما يتزايد عدد السكان بوتيرة عالية ٣٪ سنوياً. وفي ظل المؤشرات الديمقراطية مثل معدلات المواليد العام ٣٧ لكل ١٠٠٠، ومعدل الوفيات ٩ لكل ١٠٠٠، ومعدل الخصوبة ٦ أطفال لكل امرأة خلال حياتها الإنجابية، فإن عدد السكان سيضاعف خلال أقل من ٢٥ سنة في المدة القادمة، وبالتالي فإن نتائج ذلك سوف تقودنا إلى توقع في زيادة الضغوط على العوامل الاقتصادية والاجتماعية وظهور مشكلات للبيئة كاستنزاف المياه وتدهور موارد الأرض وتدهور الموطن وغيرها من المشكلات جراء ذلك.

### تدني استخدام وسائل تنظيم الأسرة

تبين نتائج المسح الصحي لعام ٢٠٠٣م أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة في اليمن لا يزال متدنياً بالمقارنة مع العديد من البلدان العربية والإسلامية حيث تبلغ نسبة الاستخدام لدى النساء المتزوجات في اليمن ٢٣٪ بينما تبلغ هذه النسبة بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من إجمالي النساء في مصر وتونس، وتتدنى نسبة الاستخدام الحالي للوسائل الحديثة بين الشابات المتزوجات في اليمن إلى حوالي ٧٪ لدى المتزوجات في العمر (١٥–٢٤سنة) مقابل ١٣٪ في المتوسط العام بين إجمالي النساء المتزوجات في العمر(١٥–٤٩ سنة).

**متابعات / شوقي أحمد**